10 June 2011
Arabic

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة عشرة
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

نيجيريا (باسم المجموعة الأفريقية): مشروع قرار

.../١٧

تقديم المساعدة إلى الصومال في ميدان حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ يسلم بأن السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان هي الدعائم التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة،

وإذ يُعيد تأكيد احترامه لسيادة الصومال وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي ووحدته،

وإذ يشير إلى قراراته ١/٥ و ٢/٥ المؤرخين ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧،

وإذ يشير أيضاً إلى قراراته السابقة المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في الصومال، ومقرر

المجلس ١١٩/١٤ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠،

وإذ يسلم بالتزام الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وجهودهما

لدعم مساعي الصوماليين للتوصل إلى المصالحة والاستقرار، وجهود المجتمع الدولي والجهات

الإقليمية صاحبة المصلحة بهدف مساعدة الصومال على إعادة إرساء الاستقرار والسلام

والأمن في إقليمه الوطني،

وإذ يلاحظ نتائج الاجتماع التشاوري الرفيع المستوى الذي عقد في نيروبي يومي ١٢ و١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١، والاجتماع الخاص لمجلس الأمن بشأن الصومال الذي عقد في نيروبي في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١١، واجتماع فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال الذي عقد في كمبالا يومي ٢ و٣ حزيران/يونيه ٢٠١١،

وإذ يسلم بالمشاركة البناءة لحكومة الصومال الاتحادية الانتقالية وكياناتها دون الوطنية في الاستعراض الدوري الشامل، وبقرار الحكومة عقد اجتماع خاص لمجلس الوزراء قبل نهاية شهر حزيران/يونيه ٢٠١١ للنظر في قبول الصومال لتوصيات عديدة،

وإذ يساوره عميق القلق للارتفاع الحاد في عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين أصيبوا بجروح في مقديشو منذ أيار/مايو ٢٠١١،

وإذ يعترف بالتحديات الفريدة من نوعها التي تواجهها الحكومة على المستويين الوطني ودون الوطني في تنفيذ هذه التوصيات وبرغبة الحكومة في تلقي المزيد من الدعم والمساعدة التقنيين من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومن أي بلد مستعد لذلك، بما في ذلك من خلال الخبر المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال، ومن المستشار المستقل المعني بإعداد تقرير الصومال في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل،

١- يدين بشدة انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة والمنهجية التي ترتكبها مجموعة الشباب والجماعات الإرهابية ذات المواقف الشبيهة بحق السكان المدنيين؛

٢- يشجع حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية وكياناتها دون الوطنية على النظر بصورة إيجابية في التوصيات المقدمة أثناء استعراض حالة الصومال من قبل الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، وتنفيذ تلك التوصيات؛

٣- يُقرر تجديد ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال لمدة سنة واحدة اعتباراً من عام ٢٠١١ للقيام بما يلي:

(أ) تعظيم تقديم وتدفع المساعدة التقنية الملموسة والآنية إلى الصومال في مجال حقوق الإنسان، وهي مساعدة تشتد حاجة الصومال إليها؛

(ب) دعم جهود الحكومة الاتحادية الانتقالية وكياناتها دون الوطنية لضمان احترام حقوق الإنسان ومساندة الحكومة في عملها لإنجاز المهمة العالقة في إطار الولاية الانتقالية؛

٤- يطلب إلى الخبير المستقل تقييم مدى كفاية وفعالية المساعدة التقنية المقدمة إلى الصومال من أجل تنفيذ التوصيات المقبولة، وتقديم تقرير شامل عنها إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة عشرة والتاسعة عشرة؛

- ٥- يطلب إلى المفوضية السامية، عن طريق مكتبها الإقليمي في شرق أفريقيا وأعمال الخبير المستقل، تزويد الحكومة بما يلزم من الموارد والمساعدة التقنية على المستويين الوطني ودون الوطني لتعزيز قدراتها على تنفيذ التوصيات المقبولة، وتقديم تقرير عن ذلك إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة عشرة؛
- ٦- يطلب إلى الأمين العام والمفوضية السامية تزويد الخبير المستقل بكل ما يلزمه من مساعدة بشرية وتقنية ومالية للاضطلاع بولايته؛
- ٧- يُقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره.
-